

دراسة العلاقة التوازنية الطويلة والقصيرة الاجل للنمو الاقتصادي والاستثمار

الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

باستخدام اختبار الحدود لنموذج ARDL

STUDYING THE LONG- AND SHORT-TERM EQUILIBRIUM RELATIONSHIP OF ECONOMIC GROWTH, FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND EXPORTS IN ALGERIA DURING THE PERIOD 1980-2022 USING THE BOUNDS TEST OF THE ARDL MODEL

مجيد هوادفي

Madjid houadfi

جامعة العربي بن مهيدي _ الجزائر

houadfi.madjid@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2024/04/30

بشير لعصامي

Laassami Bachir

جامعة صفاقس_ تونس

Bachir.laassami@gmail.com

تاريخ القبول: 2024/04/21

رفيق بودريالة*

Bouderbala RAFIK

جامعة عباس لغرور خنشلة_ الجزائر

bouderbala.rafikh@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/16

الملخص:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا رئيسا من مصادر التمويل في مختلف الدول النامية أو المتقدمة ويعتبر محرك رئيسي لعجلة التنمية من خلال التدفقات المالية. لهذا تسعى معظم الدول لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والصادرات بالجزائر من خلال البيانات المتاحة في الفترة (1980-2022) وتحديد طبيعة العلاقة بينهم. الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الجزائر.

Abstract: Direct foreign investment represents a major source of financing in various developing or advanced countries and is considered a key driver of development through financial flows.

Therefore, most countries continue to attract this type of investment. Hence, this study aims to shed light on measuring the impact of direct foreign investment on economic growth in Algeria through available data in the period (1980-2022) and identify the nature of the relationship between them.

Keywords: Economic diversification, economic growth, direct foreign investment, exports, Algeria.

JEL Classification : C01, F10, F30.

1. مقدمة:

لقد أدت التغييرات في البيئة الاقتصادية الدولية إلى تنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وزيادة حدة التنافس على الأسواق والفرص الاستثمارية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه مختلف الدول وقد تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه مختلف الدول في كونه أحد مصادر التحويل الخاص طويل الأجل وكذلك حجم المنافع التي تصاحب تدفق الاستثمار من تكنولوجيا و زيادة الصادرات والنفاذ الى الأسواق الخارجية وهذا ما جعل حكومات هذه الدولة تدرج من أولياتها استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق معدلات نمو عالية وتنمية اقتصادية حقيقية وفي الجزائر يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة أساسية لسياسات الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر منذ أواخر الثمانينات حيث تم ادراجه كمتغير استراتيجي فرضته ظروف التحول الى اقتصاد السوق من أجل تدارك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي واكبتها الجزائر خلال فترة التسعينات وإلى يومنا هذا.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية

الإشكالية:

هل هناك علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات بالجزائر خلال الفترة (1980-2022)؟

وهل توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما لمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي أشكاله ومزايه وسلبياته؟ وماثره على الصادرات في الجزائر

- ما مفهوم النمو الاقتصادي؟ وما مدى استجابته للاستثمار الأجنبي المباشر؟

- الفرضيات: سنعتمد في هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة فقط

توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي

المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر كما تم دراسة الجانب التطبيقي بالاعتماد على أسلوب دراسة الجانب التطبيقي بالاعتماد على أسلوب دراسة الحدود للتكامل المشترك واختبار تصحيح الخطأ ARDL وهذا و هذا للتأكد من وجود علاقة طويلة وقصيرة

الأجل بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وتعديل مسارها مع تحديد اتجاهات العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1980-2022)

أهداف البحث:

ان الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات
- محاولة إبراز العلاقة التآثرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات

أهمية البحث:

تمكن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات

تقسيمات البحث:

سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

المحور النظري والذي سنتناول فيه المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالإضافة الى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والصادرات
أما الجانب القياسي سيكون عبر المحور الثاني ويتناول الدراسة القياسية للعلاقة السببية لمتغيرات البحث ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات

2. أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

سنتناول في هذا المحور أهم المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

1.2. أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دورها في عملية التنمية بعد التغيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم، فقد أخذت معظم الدول النامية أو المتقدمة تسعى إلى استقطاب هذا النوع من الاستثمارات للاستعانة بها في تمويل مشاريعها وفي مواجهة المشاكل الاقتصادية.

أ. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت وتنوعت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: تلك الملكية التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، وهذه الملكية قد تكون كاملة أو جزء منها كي يكفل له حق الإدارة، والذي يترتب عنه نقل

الموارد المالية والتكنولوجية والمهارات والخبرات إلى البلد المضيف. (عبد السلام أبو قحف، صفحة 13)

- ويعرفه صندوق النقد الدولي على أنه: أحد أشكال الاستثمارات الدولية التي تهدف إلى تحقيق نشأة بلد ما لمنافع اقتصادية في بلد آخر، كما تحصل هذه المنشأة على نفوذ تمكنها من إدارة المشروع. (عبد المجيد قدي، صفحة 251)

- وقد عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "O.C.D.E" على أنها: تلك الاستثمارات التي تهدف إلى تمكين وإدراج روابط اقتصادية لها صفة الديمومة مع مؤسسات البلد المضيف من خلال الإنشاء والتوسيع، (فريد النجار، صفحة 13) كما أن حيازة المستثمر الأجنبي لجزء من ملكية المشروع لا تكون دون 10% من مجموع رأس مال المشروع أو قوته التصويتية. (محمد قويدري، صفحة 19)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف للأموال في الخارج وتوجيهها نحو أغراض الإنتاج التي تخدم بالدرجة مصالحهم، وبناء على ذلك تكون حق الملكية للمستثمر الأجنبي كلياً أو جزئياً مع إمكانية تحويل الفوائد والأرباح، والتحكم في التكنولوجيا.

ب: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال وفق عدة معايير، وسيتم التطرق لأهم معيار وهو معيار الملكية كما يلي:

- الاستثمار المشترك:

وهي تلك المشاريع الاستثمارية التي يشترك فيها طرفين من دولتين مختلفتين أو أكثر، يغلب عليها طابع الديمومة، والاشتراك يتجاوز الرأس المال إلى الإدارة والخبرات والعلامات التجارية... الخ، (عبد السلام أبو قحف، صفحة 482)

كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتصف بما يلي:

- اتفاق شراكة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي داخل الدولة المستضيفة من أجل ممارسة نشاط إنتاجي أو خدمي... إلخ في المدى الطويل الأجل.
- الطرف المحلي قد يكون حكومي وقد يكون تابع للقطاع الخاص.
- إمكانية شراء المستثمر الأجنبي حصة في شركة وطنية قائمة.

- الاستثمارات المملوكة بالكامل:

وفي هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يؤسس وينشئ المستثمر الأجنبي شركة مملوكة بالكامل داخل البلد المضيف من أجل تنفيذ مشروع محدد، (Denis et jeu luc، bricaut، صفحة 8) أي ضرورة حيازة هذا المستثمر الأجنبي لأحد فروع أي نوع من الأنشطة الاقتصادية بالكامل في الدول المضيفة، (شريط، صفحة 258) وتعتبر من أكثر الاستثمارات تفضيلا لدى الشركات الكبرى المملوكة من طرف الدول المتقدمة.

- استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات:

ويقصد بهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية هو ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات نشاطاتها الاستثمارية مع تملكها أصولا في دول أخرى، حيث أن كل مختلف فروع الشركات تحمل الاسم التجاري للشركة الأم العالمية بالإضافة إلى حيازتها لرؤوس أموال جد معتبرة مع تفوقها التكنولوجي ومركزها الاحتكاري لبعض أنواع الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال التنسيق والتكامل والترابط بين الشركة الأم ومختلف فروعها في الدول الأخرى. (حمدي ، صفحة 09)

- مشروعات أو عمليات التجميع:

وفي هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتفق المستثمر الأجنبي مع الطرف المحلي في الدولة المضيفة على إمداد الطرف وتزويده بمتطلبات منتج معين ومكوناته من أجل تجميعه وتركيبه في صيغته النهائية. (بوزيدي و زاير ، صفحة 11)

- الاستثمار في المناطق الحرة:

ويكون هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية من خلال إقامة وتأسيس مناطق حرة بهدف تشجيع قاعدة للصناعات التصديرية، ولذلك تسعى معظم الدول لإنشاء مناطق حرة قصد استهداف الاستثمارات الأجنبية من خلال منحها مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات. (عبد المعطي رضا، صفحة 188)

2.2. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن حصر الأهداف الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- تلبية تكاليف الإنتاج إلى مستويات تنافسية، مع زيادة المرونة العامة للإنتاج والتوزيع. (mauric durousset، p. 77)

- إن التمييز بين المشاريع واختيار الأقل مخاطرة، إضافة إلى التنوع الاستثماري يؤدي إلى عدم انخفاض موجوداته وكذا المحافظة على رأس المال الأصلي واجتناب الخسائر. (أحمد زكريا صيام، صفحة 21)

- يساهم في إحداث علاقات تفاعلية اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات في الدول المستضيفة، مما يؤدي إلى تكامل اقتصادي بينهم.

- يهدف المستثمر الأجنبي إلى احتكار المنتجات أو الخدمات النهائية من خلال استعماله معارف تكنولوجية عالية المستوى في مجالات الإنتاج أو التسويق. (هيثم عجام، صفحة 30)

- يهدف إلى التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات من خلال الزيادة في الصادرات.

- إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو تسريع النمو الاقتصادي في الدول السائرة في طريق النمو عن طريق استهداف الاستثمارات الأجنبية، من خلال النظرية الحديثة للنمو الذاتي والتي مفادها أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتغير تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي. (Mansouri, p. 4)

وبصفة عامة فإن الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات حصيلة الخزينة العامة، وتوفير فرص عمل ونقل معارف ومهارات فنية مما ينعكس كل ذلك اقتصاديا واجتماعيا على الدول المضيفة من أجل اللحاق بكوكب التقدم وتحقيق تنمية حقيقية بكل أبعادها.

2-3. مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وعيوب يمكننا اختصارها كما يلي:

أ. مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- تعددت وتنوعت مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونذكر أهمها:
- تمنح الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرصة اكتساب تكنولوجيا جديدة للدولة المضيفة من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاستثماري.
 - تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التعبئة السليمة للموارد المحلية للبلد المضيف التي تشارك بها مع المستثمر الأجنبي.
 - تسهل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحصول على تسهيلات إدارية ومالية، بخلاف لو انفرد المستثمر الأجنبي بهذه المشاريع. (نزبه ، صفحة 42)

- زيادة الصادرات من خلال إنتاج رأس المال الأجنبي لسلع يمكن تصديرها.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خلق وتوفير مناصب شغل في البلد المضيف، مما يؤدي إلى امتصاص جزء مهم من البطالة.
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة العملة الأجنبية في حساب العمليات الرأسمالية. (قويدري ك.، صفحة 52)

ب. سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- التأثير السلبي لرؤوس الأموال خارج الدولة المضيفة على ميزان المدفوعات.
- إن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف تؤدي إلى منافسة الاستثمارات المحلية منافسة شرسة مما ينجم عنه عدم صمود البعض وإفلاس البعض الآخر. (قويدري ك.، صفحة 52)

- يؤدي دخول الاستثمارات الأجنبية إلى هروب اليد العاملة الفنية من الاقتصاد الوطني، إلى هذه الأخيرة نتيجة ارتفاع مستوى الأجور وشروط العمل. (أميرة حسب الله محمد، صفحة 29)

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يمارس قوة ضاغطة وبطرق مختلفة على أجهزة الدولة المضيفة يفقدها سيادتها الحقيقية.

4.2. مدخل إلى النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية في أي دولة وعلى أساسه تتحقق التنمية

أ. مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تحاول معظم الدول تحقيقها، سواء كانت دولا نامية أو متقدمة، ويتميز النمو بأنه عملية معقدة ومتشابكة تتفاعل فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية وتقف أمامها مجموعة من العوائق والتحديات الداخلية والخارجية تحاول معظم الدول تجاوزها. (محمود عوض الخطيب، صفحة 02)

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه هو تلك الزيادة في القدرات الإنتاجية للدولة التي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني باستخدام المهارات المعرفية والخبرات العلمية والتكنولوجيات المقدمة حسب ما تملكه الدولة من هذه الموارد. (محمد أحمد إين فهد، صفحة 11)

وأصبح النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد عليها في قياس تقدم وازدهار أي اقتصاد من عدمه.

ب. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:

لقد أثبتت الدراسات والأبحاث والنظريات الاقتصادية وجود علاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي من خلال عدة محاور، أهمها علاقة الاستثمار الأجنبي بكل من التنمية، التجارة الخارجية والاستثمار المحلي، ومهارات الموارد البشرية، وكذا عوائد التقدم التكنولوجي. (نزاري، صفحة 7) ويكون التأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة مباشرة على النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في تكوين رأس المال الثابت والكلية وبصفة غير مباشرة من خلال روابط عبارة عن مؤشرات خارجية لها صلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ج. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يكون عن طريق التجارة الخارجية، إذ تؤثر السياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة على المتغيرين، حيث أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوقف على السياسات التجارية المتبعة، فعندما تقوم الدول المضيفة بمنح حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وأن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى المزيد من الاستيراد من أجل الوفاء بالمستلزمات الإنتاجية الغير متوفرة في السوق المحلية. (نزاري، صفحة 94)

3. الدراسة القياسية

3.1. التعريف بمتغيرات الدراسة

سيتم دراسة الحالة التطبيقية للعلاقة المتجهة بين التنوع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، وهذا بعد دراسة اثار الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

باستخدام بيانات سنوية صادرة عن مؤشرات التنمية العالمية للبنك العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاصة بالجزائر،

وتم استخدام النموذج التالي الذي يحتوي على المتغيرات التالية: GDP_t يمثل النمو الاقتصادي، FDI_t تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، (EXP_t) يمثل الصادرات يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$GDP_t = B_0 + B_1 FDI_t + B_2 EXP_t + \varepsilon$$

2.3. عرض منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على اختبار الحدود لنموذج $ARDL$ ، والذي يستند على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطعات الموسعة الذي طورها كل من (Pesaran and shin, 2001) يتميز هذا النموذج بالكفاءة، يؤدي الى تحديد التكامل بدقة في الاجل القصير والطويل، وتشتت الطريقة عدم استقرار المتغيرات وتكاملها من الدرجة الثانية، ونظرا لدقتها في إعطاء النتائج للسلاسل الزمنية القصيرة تم استخدامها لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

3.3. اختبار استقرار السلاسل الزمنية

أ. نتائج اختبار الاستقرار

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات، باختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف. واختبار ذلك تقوم الدراسة بتطبيق اختبار PP و ADF ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا.

جدول رقم 01: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون بعد اخذ الفرق الاولى

المتغيرات	النموذج	الإحصائية ADF	الاحتمال	الاحصائية PP	الاحتمال	درجة التكامل
DlGdp	بدون قاطع واتجاه	-5.295842	0.0000	-5.449100	0.0000	I (1)
	بقاطع ودون اتجاه	-5.624155	0.0000	-5.717349	0.0000	
	بقاطع واتجاه	-5.558063	0.0002	-5.952681	0.0002	
DLFDI	بدون قاطع واتجاه	-5.411311	0.0001	-7.136651	0.0000	I (1)
	بقاطع ودون اتجاه	-9.920406	0.0000	-9.920406	0.0000	
	بقاطع واتجاه	-5.311212	0.0009	-10.26074	0.0000	
DLexp	بدون قاطع واتجاه	-5.940922	0.0000	-5.912005	0.0000	I(1)
	بقاطع ودون اتجاه	-5.965625	0.0000	-5.941799	0.0000	
	بقاطع واتجاه	-5.144300	0.0008	-5.886093	0.0001	

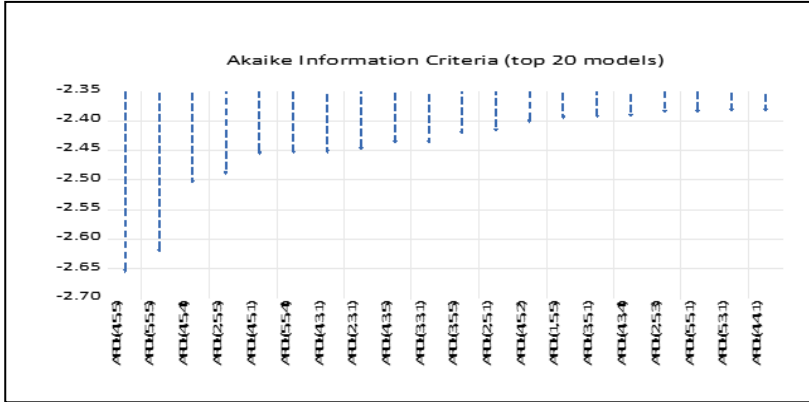
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviews12

بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة ل ADF و PP أن المتغيرات الاقتصادية للدراسة غير مستقرة في المستوى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الأولى وتكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وبالتالي فمن الممكن أن تكون هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا.

ب. اختبار الحدود

يتم اللجوء الى تحديد عدد المتباطات الزمنية المثلى والذي يتحدد بأخذ أصغر قيمة للمعيار Akaike Information Criteria كما هو مبين في الشكل رقم: تحديد عدد فترات الابطاء

شكل بياني رقم 01: تحديد عدد فترات المتباطات الزمنية



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviews12

اما نتائج اختبار الحدود فينتم توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم 02: نتائج اختبار الحدود

النتيجة	الفرضية الصفرية لا توجد علاقة			قيمة F المحسوبة	اختبار الحدود
	الحد الأعلى (1)	الحد الأدنى (0)	المعنوية		
وجود علاقة	3.437	4.470	%10	9.415488	F-statistic
تكامل مشترك	5.473	4.267	%5	2	K
	4.49	3.25	%2.5		
	6.183	7.873	%1		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviews12

بما ان قيمة F المحسوبة أكبر من قيم الحد الأعلى عند المستويات المختلفة للمعنوية، فهذا يؤكد على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل

جدول رقم 03: نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل باستخدام نموذج

المتغيرات	المعاملات	القيمة الاحتمالية
LFDI	-0.007610	0.7340
LEXP	0.920367	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات **evIEWS12**

من خلال نتائج تقدير معادلة الانحدار نلاحظ معنوية متغير الصادرات عند مستوى معنوية 5%، والتي تدل على وجود علاقة طويلة الاجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي. مما يعني أنهما يتطوران في نفس الاتجاه؛ وبالتالي فإن تغيير معدل الصادرات بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة قدرها 0.92 نقطة في النمو الاقتصادي. اما بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر لا توجد علاقة طويلة الاجل خلال فترة الدراسة نظرا لعدم معنوية معلمة الاستثمار

- التفسير الاقتصادي للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال نتائج الدراسة التطبيقية اثبتت ان للصادرات اثارا موجبة على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أن المعامل المرتبط بمتغير الصادرات موجب (0.92) ومعنوي ($p = 0.0000$) عند مستوى معنوية 5%. والذي يوافق ما تقره النظريات المختلفة للتجارة الدولية و التي تبين ان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما تم تحقيقه في فترة الدراسة (1980-2022)؛ هذه النتائج تدعم سياسة تنمية الصادرات الجزائرية مع ما شهده قطاع المحروقات من استثمارات كبيرة انعكست إيجابا على زيادة صادرات المحروقات والذي تزامن و تزايد الطلب العالمي على المحروقات خاصة النفط والغاز واستجابة للسياسات الإصلاحية للحكومة الجزائرية في تنمية مختلف القطاعات ومرافقها لتطبيق لسياسة التنوع الاقتصادي التي برهنت على فعاليتها فعدد القطاعات ساهمت في زيادة الصادرات مما انعكس على النمو الاقتصادي إيجابا.

اما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فظهر غير معنوي، وكانت معلمته ضعيفة خلال فترة الدراسة (1980-2022) نظرا لوجود صدمات في أسعار النفط على المستوى العالمي واعتماد

الشركات على التنقيب والاستكشاف ونقص تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (1990-2000) على النمو الاقتصادي بنسبة قليلة كما اظهرت الاحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمتخصصة بتتبع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ان منطقة شمال افريقيا وخاصة الجزائر لم تتمكن من جذب تلك الاستثمارات بشكل كبير مقارنة بالمعدلات الدولية.

4.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ان معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية وهذا يعكس وجود علاقة توازنه قصيرة الاجل بين المتغيرات باتجاه التوازن في الاجل الطويل، أي نسبة 41.13% من الخطأ يمكن تصحيحه في وحدة من الزمن (لكل سنة) من اجل العودة الى الاجل الطويل أي سرعة التعديل تقدر بنفس النسبة او (4سنوات) والاستثمار الأجنبي سلمي على المدى القصير خلال فترة الدراسة واستمرار الجزائر الاعتماد على المحروقات بشكل كبير.

نتائج تقدير معاملات الاجل القصير باستخدام النموذج

من خلال نتائج التكامل المشترك الناتجة عن التقدير يمكن تقدير العلاقة قصيرة الاجل من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم

جدول رقم 04: نتائج تقدير النموذج في الفترة القصيرة

المتغيرات	المعلمات	T الاحصائية	قيمة الاحتمال
D(IFDI)	-0.012187	-2.831378	0.0142
D(LEXP)	0.506896	9.484591	0.0000
CointEq (-1) *	-0.413111	-5.777732	0.0001

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 12views

نلاحظ معنوية المعلمات الخاصة بمتغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني انه تعتمد ديناميكيات الاجل القصير على حد تصحيح الخطأ التي قدرت قيمته -0.413111 كما قدرت قيمة احتماليتها ب 0.0000 حيث انه تم تحقيق الشرطين الأساسيين وهما سلمي ومعنوي، وعليه فان العلاقة تكون بين المتغيرات في المدى القصير على النحو التالي:

5.3. متغير الاستثمار الأجنبي المباشر

أما بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر فلها آثار سلبية علما لنمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير، من خلال نتائج التقدير حيث أن المعامل المرتبط بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا (-0.012187) وكبير ($p = 0.0142$) عند مستوى معنوية 5%. يشير الأخير إلى تغيير سلبى بين المتغيرين، نظرا لتحويل رؤوس الأموال من طرف الشركات العاملة في قطاع المحروقات الى خارج الجزائر خاصة في فترة التسعينيات من القرن الماضي، إضافة الى دخول شركات جديدة في بداية الالفية الثالثة للاستثمار في المحروقات والتي لم تبدأ بالإنتاج مثل مشاريع تمديد قنوات نقل النفط، مما يعني عدم مساهمة الاستثمار الأجنبي بقيمة موجبة في الاجل القصير.

6.3. متغير الصادرات

اما الصادرات في الاجل القصير فلها اثار موجبة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال نتائج التقدير حيث أن المعامل المرتبط بمتغير الصادرات إيجابيا (0.506896) ومعنوي ($p = 0.0000$) عند مستوى معنوية 5%. أي انها تؤثر على النمو بقيمة المعلمة والمتمثلة في قيمة التغير المقدر ب0.506 نظرا لزيادة عدد المشاريع التنموية خلال فترة ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة تدعيم القطاعات المنتجة والموجهة للتصدير ومرافقتها كالصناعات الغذائية والصيدلانية والصناعات التحويلية، وذلك في اطار استراتيجيات وسياسة تنويع الاقتصاد الوطني والتي أدت في البداية الى تحسن الصادرات خارج قطاع المحروقات.

7.3. اختبار صلاحية النموذج

إن خلو النموذج من المشاكل القياسية يثبت جودته وصحة نتائج التقدير تم الوصول اليها

جدول رقم 05: الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

اختبارات خاصة بسلسلة البواقي			
نوع الاختبار	قيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	النتيجة
F)(Breusch-Pagan-Godfrey	0.448453	0.9295	عدم ثبات التباين
Serial Correlation LM	2.576554	0.1304	لا يوجد الارتباط التسلسلي للبواقي
Jarque-Bera	0.294665	0.863007	هناك توزيع طبيعي للبواقي

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviews12

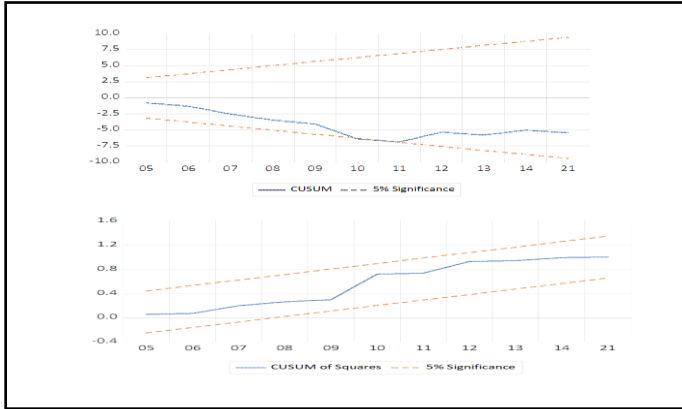
من خلال النتائج المبينة في الجدول، فان هيكل النموذج المعتمد يتسم بالإستقرارية.

جدول رقم 06: اختبار استقرار هيكل النموذج

Ramsey RESET Test			
الاحصاء	قيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	النتيجة
t	0.081397	0.9367	لا يعاني النموذج من سوء التوصيف الرياضي
F	0.006625	0.9367	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviews12

من خلال النموذج يتميز بالاستقرارية ومعلماته تتميز بالثبات عند المعاينات المتكررة، وبما ان المنحنى الممثل لاحصائية cusum, cusum of square يقع داخل الحدين الحرجين، عند مستوى معنوية 5% .

شكل بياني رقم 02: اختبار cusum, cusum of square**المصدر: مخرجات eviews13**

بما ان جميع اختبارات صلاحية النموذج كانت صحيحة وخالية من المشاكل القياسية، بالتالي يمكن الاعتماد عليه لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في المديين القصير والطويل.

8.3. اختبار العلاقة السببية في المدى الطويل Causality Run-Long

نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة فأظهرت نتائج متباينة لاتجاه العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات المكونة للنموذج لجمع دول العينة وهذا ما يبينه الجدول رقم والذي يبين العلاقة السببية بين متغيرات الانفتاح والنمو الاقتصادي كالتالي:

جدول رقم 07: نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام سببية جرانجر.

اتجاه العلاقة السببية	قيمة اختبار فيشر F	قيمة الاحتمال
GDP → FDI	0.73155	0.5429
EXP → GDP	2.84764	0.0524
EXP → FDI	2.40047	0.0916

المصدر: مخرجات 12views

من خلال نتائج الجدول الخاص بالسببية نلاحظ ان هناك علاقة سببية متجهة من الصادرات الى النمو الاقتصادي أي ان الصادرات هي التي تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث ان قيمة اختبار فيشر المحسوبة معنوية عند 10% اما العلاقة المتجهة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى النم الاقتصادي فهي غير معنوية وبالتالي لا توجد علاقة في هذا الاتجاه. هناك علاقة سببية متجهة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الصادرات أي ان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تسبب زيادة في الصادرات حيث ان إحصائية فيشر معنوية عند 10%

4. خاتمة

بعد تحسين أداء النمو الاقتصادي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية، في عديد البلدان لما له من أهمية بالغة في تحسين أداء الاقتصاد خاصة بعد الازمات والصدمات المختلفة والمتعددة التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة، والتي اثرت بشكل كبير على الاقتصادات المختلفة خاصة التي تعتمد على السلع الأساسية، وتوفر الاقتصادات المتنوعة لمزايا معينة، بما في ذلك زيادة التجارة، وزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة، وتنويع المنتجات والأسواق، هذا ما يؤدي الى زيادة في الدخل، يقابل تحقيق ذلك توافر التمويل الكافي والتكنولوجيا الحديثة من خلا جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للتوسيع في زيادة الصادرات والولوج الى أسواق جديدة، وهذا ما سعت اليه الجزائر عبر تجاربها وزيادة صادراتها وبعد تجربة متباينة، وجب إعادة تقييم تجربتها لاستخلاص السبلات

التي ظهرت وتشجيع الجوانب الإيجابية في ذلك، باعتبار الجزائر تملك إمكانيات كبيرة غير مستغلة تساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من التجارة الدولية في صور عديدة تدعينا للتنويع اقتصادها.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي يمكن استنتاج اهم النتائج المتوصل اليها والمتمثلة في الآتي:

-تعتبر زيادة معدلات النمو الاقتصادي ضرورة حتمية للجزائر لبناء اقتصاد متعدد الموارد لا يتأثر بالصدمات المختلفة الاقتصادية او المالية او الادارية ...الخ، لدعم الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لزيادة إيرادات خزينة الدولة، من اجل تحقيق التوجهات الجديدة للحكومة من خلال استهداف النمو المستدام.

-هناك تحسن في الصادرات خاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة التنوع الاقتصادي التي انتهجته الحكومة الجزائرية للتقليل من التبعية للمحروقات.

-بالنسبة لجودة النموذج المطبق أظهرت الاختبارات التشخيصية صحة النموذج المعتمد من الناحية الإحصائية، وبالتالي المعلمات الناتجة عن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وكذا العلاقة السببية بينها تعبر عن صحتها.

-أظهرت نتائج اختبار الحدود ان هناك تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

-أظهر نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة قصيرة المدى بين المتغيرات باتجاه التوازن طويل المدى، وان سرعة التعديل من الاجل القصير الى الاجل الطويل تقدر -0.413111

-بالنسبة لاختبار السببية تم من خلال دراسة السببية وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر الى النمو الاقتصادي، أي ان الاستثمار الأجنبي يسبب النمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الصادرات الى النمو الاقتصادي، اي ان الصادرات سبب الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي.

5. قائمة المراجع.

• المؤلفات.

- أحمد زكريا صيام. (1997). مبادئ الاستثمار. 21. الأردن: دار المناهج للتوزيع.
- أميرة حسب الله محمد. (2005). محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر. مصر: الدار الجامعية.
- عبد السلام أبو قحف. (1989). نظريات التدويل وحدوى الاستثمارات الاجنبية. 13. مصر: مؤسسة الشباب الجامعية.
- عبد السلام أبو قحف. (2011). اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. 482. مصر: مكتبة الاشعاع.
- عبد المجيد قدي. (2003). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المعطي رضا. (1999). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. 188. الاردن: دار زهران للنشر.
- عبد المقصود محمد مبروك نزيه. (2013). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية- دراسة مقارنة-. 42. مصر: دار الفكر الجامعي.
- فريد النجار. (1989). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد أحمد ابن فهد. (2015). التطور الاقتصادي لإمارة دبي دراسة لتجربة دبي التنموية. 11. أكاديمية الشرطة, دبي: سلسلة الدراسات التخصصية.
- محمد قويدري. (2004). تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر. 19. جامعة الجزائر.
- محمود عوض الخطيب. (2009). محددات النمو الاقتصادي في القطاع الغير نفطي السعودي. 2. جامعة الملك سعود, العربية السعودية.
- هيثم عجم. (2008). التمويل الدولي. 30. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

• الأطروحات:

قويدري, ك. (2010-2011). الإستثمار الاجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر. رسالة ماجستير في

العلوم الاقتصادية. 52, تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد كلية الاقتصاد.

نزاري, ر. (2007-2008). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر- تونس-

المغرب. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. باتنة: جامعة الحاج لخضر.

• المقالات:

حمدي , ع. (2011). دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية العربية بالتطبيق على الدول العربية الغير بتولية .

(العدد 02, المجلد 40, ص 09. مجلة مصر المعاصرة.

شريط, ك. (2012). تحليل واقع الاستثمار الاجنبي في الدول العربية. دراسة حالة الجزائر-تونس -المغرب

خلال الفترة(2005-2010) العدد 06, (جامعة المدية, ص 258. مجلة البحوث والدراسات العلمية.

عبد القادر بوزيدي, و مبارك زاير . (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع الاشارة الى تجارب

بعض الدول. ص 11. (الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية،

المحرر) الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية: المركز الجامعي بشار.

• المراجع باللغة الأجنبية:

Denis et jeu luc bricaut. (1996). l'invertissement international 08. paris: edition armand colin.

Mansouri, b. (2009). effet des IDE et de l'ouverture commerciale sur la croissance economique conference economique africaine "promouvoir le developpement dans une etre de crise financier et economique". 4. centre de conferences des nations unies addis abeba ethiopie.

maurice drousset. (1994). la moudialisation de l'economie. 77. france: editions ellipses.